میکروفیلم تهیه شد

وقف مرحوم
استاد زین الدین جعفر زاده
به کتابخانه آستان قدس رضوی

آستان قدس

کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

نام کتاب: جامع مبادی الاحکام (ج اول)

مؤلف متن: ابوعبدالله اسماعیل بن محمد باقر شریعتمدار اشرفی مازندرانی
محشی:

شارح: ……… مترجم: ………

تاریخ تحریر: ۱۳۰۵ هجری — نوع خط: نسخ — تعداد سطر: ۲۴

جزء کتب: اصول و فقه و عقائد — زبان: عربی — عدد اوراق: ۳۳۳

طول: ۲۷ — عرض: ۱۸/۲ — شماره عمومی: ۲۵۲۳۳

وقفی / خریداری ……… تاریخ وقف / خریداری ………

ملاحظات: کاتب مؤلف بوده ۹ ورق در آخر نسخه بازنویسی می باشد.

اندازهٔ نوشته ها: ۱۰/۵ × ۱۹/۵

يا ابا عبد الله

نور وعلم وقضاء ولطف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الظاهر بباطنه الاول باخره النور الذي لم يشتبه ظلام الغسق والانوار الموجودات الذي لم يخا
في النور وعلى نور يضيء منه كل نور لا انقراض لا اباد ولا انقضا لاكتر هو ما اضاء ظلمات المعاني والمهيات واحاط بها و
وكساها الرحمة واستوى عليها القائم قبلها والدائم الذي بعد فوايتها القاهر الذي كان بوده حفظها المتعالي عن كل
شي في دنوه والداني من كل شي في علوه لا داخل في شي ولا خارج لا متصل بشي ولا منفصل عن شي بعيد بالمنظر الا عن قربه
المبين قريب يحول بين المرء وقلبه واقرب اليه من حبل الوريد فاض نوره فافاض وجاد جوده فاجاد فبسط
رحمته وابان عظمته بغيبه وجلى جوى نظامه لا على ما صار اصاب من كل شي موضع فضاء بتدبيره من السماء الى الارض ثم
على الماء حتى اذا بانت الاشيا وانتظمت الامور فتقت الرتق بنوره فتقت القوانين وانفصلت المتركات وجلت الهيولى
مصورات الصور والمعاني حتى ثبتت الرواسي فاستعدت الاصول للفصول بان الارواح بالمزاج وعقد الهيولى في قطع اللحاج
ثم تكون الاشكال فقبلت الاشياء لوازمها وضع كرسيه على السماوات واستوى على العرش وعرف الملائكة وحسن الاشيا
لم يعزب عنه شي ولم يخرج عن احاطته شي امن من حيث الوجود باسكانه في النظام البديع بعد امكانه في نفسه اذ حفظه
اتقنه باطلاقه ولطفه وما من شي متعين تام الوجود الا انا له بعلمه لم يحوجه بالصنع ربانه لم يرد شي ظل الملك
الا انا لو بدا لا تجد له مثلا من النفوس شاهد بربوبيته انقضت عن مطارح الافكار ذاته وتعالت
عن مشابهة الاوهام صفاته وعجزت مدارك الافكار دون حكمته وفاتت مساوي الاوهام عظمته لا يبلغه نعت الهمم
ولا ينال له غوص الفطن لا يحد بحد فيدخل عنده ولا يحاط بحال فلا يضرب له مثال لا يدرك بالحواس ولا يقاس
بالناس فلا تضبطه العقول ولا تنفذ اليه الاوهام واحد عن كثرة فرد بلا ولد ولا من احد بنفسه عليم لا بنا بل صمد
قدير بالقوة مريد لا بهمة مدرك لا بجارحة صانع لا باله وعلاج فاعل لا بحركة ولا عبث عن ابتهاج بوجوده لا تاخذه سنة ولا نوم
ولا يستريح بخبار ولا يضجر بتفصيل ولا يرضى بالخلق ولا يغضب بنقائص الاشياء بادو ثم وسيح الاسباب بحكمته ولا يغفل عن شي
مشيته كل يوم هو في شأن ولا يشغله شان تبارك في ملكه ولا مضاد في حكمه ولا منازع في ملكه ولا يسال عن فعله — عن شأن
ولا يعترض على تدبيره والحق في قضيته ولا ظلم في تقديره ثم بدا خلق الانسان رحمة وحسانا تفضلا او امتنانا
فهدايته الى السعادة ومكنه من العبادة فجعل له عينين ولسانا وشفتين وهداه النجدين واعطاه
الفرقان و اتم له الفرقة واودعها الحكمة والتوبة ثم اتى الهدى والذين يبعث الرسل مبشرين ومنذرين
لسان قومهم ان يعبدوه ويعرفوه بعدما جهلوا ويقروا له بالربوبية بعدما انكروا ويوحدوه بالتثنية بعدما عبدوه
ويشكروا له بعدما كفروا النعم ويكمل الخلق وينفذ الغرض لا يكون ما خلق الله باطلا ولا عبثا

قفا من التكليف انما ثم

حفظه

نعمه

ان يفعل ما الاولى في نفسه وذاته وبالاعتبارات بالاولوية يجب على الحكيم العالم بالاشياء على ما هي عليه

الواضح الذي موضعه الاصل فيه عن جهة وما لا الغرض فيه وانما هو وضرورته على الاشياء وما لا يستحق

ما هو يصح ويجب على الحكيم بالشرع والا اي استحسنه وفيه [illegible] الانتهاء انه خال عن تمام

الذات فوقه انما هو عن تمامه في الماهية وماهيته انما هي من الكمالات عينه ونحو وصفه ودليل انه

انه غني كامل الحق والذات في صفاته وفيما هو من صفاته بالانتهاء له وفي جميع صفاته وفيما

هو غير مفتقر في شيء من ذلك الى مفعولاته وانما هو [illegible] فانه منزه عن الطبيعة والحاجة

مراعيا على الفعل ابدا ما هو الحكمة والعدل في الفعل والحكم على الوجه الذي تقتضيه الحكمة

تقتضي اثار الفعل والاعراض من الاحوال والترجيح في الفعل والحكم ما اقتضاه [illegible] الاتفاق في الحكم

ويتبع بين قبح الترجيح في الحكم بلا احوال [illegible] ما هو يصح الوجوب و

الاطلاق بالمنع عن القبح والاولى فيه بالحكم بالاصلح لعدل [illegible] على داعي الحكمة ويكون واجبا عليه

الثاني ان ما يتصف بالوصف الزائد على الحدوث من الافعال الاختيارية الصادرة عمن يمكن من الفعل الروية

والترك والاصدار على [illegible] والوصف المؤثر للفاعل لذاته [illegible] امر زائد [illegible] الفضل

عن الملائم والحيوانات [illegible] والارادات الحيوانية المنبعثة عن الدواعي التخيلية

ما هو اولى باولوية يوجب على الحكيم بها ان يرغب فيه ويمنع عن الاخلال به وفيه ما هو قبيح

بفعله يوجب ان يترك [illegible] ان يأمر [illegible] ويمدح به [illegible] ويمنع عن الاخلال به ويذم

ويعد العقاب عليه ويمنع عن ذلك ويذم به ويعد فاعله بالعقاب الثالث ان افعال العقلاء ما يدخل

في حيز اختيارهم اذا كانت تخلفه صفات ترجع الى الحسن والقبح العقليين وكان فيها ما يستحق ان يفعله

الفاعل وما لا [illegible] الفاعل [illegible] وكان [illegible] ويفعل [illegible] اولى في نفسه وبالنظر

باعتبار [illegible] الاغراض العقلاء ومقاصدهم من حفظ النفس والدين والمال والعرض او لكونه مصلحة والصلاح والصلاح

الاولى باحد الوجهين وفيها ما يستحق ان لا يفعله الفاعل وما لا [illegible] وكان [illegible] ترك العاقل

لكونه [illegible] اولى بانه لا يفعل في نفسه او للفاعل باعتبار مناقضة لاحد الاغراض او لكونه مفسدة مفضية

الى القبح الذاتي باحد الوجهين كان [illegible] ان تكون في الحرية والاصدار وللوصول للمقصود والحركة

والسكون ما هو [illegible] بنفسه وما هو من باب المعاملة [illegible] ما هو [illegible] وبين [illegible]

وبين [illegible] وما هو [illegible] وبين [illegible] النفوس [illegible]

في [illegible] ان يفعل الاولى [illegible] نفسه او بالنظر اليه باعتبار [illegible]

الاغراض

ما عدا الأغراض المؤثرة للعقل لذاته أو لكونه مصلحة والقضاء للأول لذاته ما عدا الوجه وتحقيق القبح والأولوية لا يعقل وان يكون عرضية

الأفعال خارجا عن الروية يجري ويصدر على حسب ما يجئ ويتحمل كالحيوان البهيم لضعف داعي العقل وقوة الشهوة المقتضية إلى تحمل النهمة

والغضب فيما يجئ ويتحمل أو يعمل بمواقع الأفعال ومواضعها وصفاتها ومواضعها المانع من التمييز واستعمال الروية فيها لنقص في قوة داعي

العقل فيما اشتغل العقل بالتمييز واستعمال الروية فيه عن ذلك والثاني والثالث على للصالح والمفاسد فالاشتغال العقل بذلك الاروية من ذلك

ما التكليف بعد اعطاء تمييز العقل وقوة العمل الروية والأمر بما ينفع والنهي عما لا ينفع وتنظيم الأفعال بالأداء والمنع على حساب علم لذواتها

أو باعتبار المصالح والمفاسد من الحسن والقبح العقليين وتركيبها لخلق الرذيلة فيما بالتعلية به ونقصه مقتضى الدواعي الجسم والتهلكة

بازبینی شد
۱۳۷۱